



مركز دراسات الديمقراطية الحرة

تقرير تقدير موقف

علامات التخبط السياسي في تركيا أردوغان

(صدر في: الأربعاء ٧ أكتوبر ٢٠٢٠)

مقدمة:

عملاً بالقول السائد "إن الجغرافيا قدر"، تحاول تركيا، منذ فترة ليست بقصيرة، الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي لتحقيق أقصى قدر من الفوائد السياسية والاقتصادية، من خلال لعب دور إقليمي محوري على كل من الصعيد الأوروبي والأفريقي والأسوي. إلا أن التخبطات السياسية التي يمر بها الرئيس أردوغان ونظامه تقف حائلاً أمام إمكانية تركيا لعب هذا الدور، بسبب تبني النظام الحاكم مزيج خطير من الإسلاموية السياسية والقومية المتطرفة، والتي يعززها منهج عسكرة السياسة الخارجية لتركيا، والتي حولت تركيا إلى "قطعة الحجر داخل الخبز" بالنسبة لمعظم جيرانها الجغرافيين في القارات الثلاث، بما في ذلك حلفاء تركيا الأوروبيين، وجيرانها في البحر المتوسط، وحلفائها المقربين روسيا وإيران، وكذلك الدول المهمة في الشرق الأوسط.

في تقرير تقدير الموقف هذا، يحاول مركز دراسات الديمقراطية فك شفرة السياسات المربكة لنظام أردوغان، من خلال خمسة فصول رئيسية تتناول:

أولاً: المعاناة الداخلية للشعب التركي نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان وانهيار الاقتصاد؛

ثانياً: الصراع في البحر المتوسط وكيف أرتد بنتائج سلبية على وضع تركيا الدبلوماسي في العالم؛

ثالثاً: معضلة تركيا في شمال إفريقيا حيث لا يمكنها اتباع نفس السياسات السابق تطبيقها في الشرق الأوسط؛

رابعاً: كيف أصبحت تركيا تهديداً لأقرب حلفائها في أوروبا وآسيا وحلف شمال الأطلسي مما يهدد بمزيد من العزلة وانعدام الأمن؛

خامساً: وأخيراً، نتساءل عما إذا كان بإمكان الجيش التركي، بحكم قوة حضوره الشعبي وانخراطه في العمل السياسي عبر التاريخ، التدخل بطريقة شرعية لإنقاذ تركيا من الوقوع في بؤرة الفشل محلياً وإقليمياً ودولياً.

(1) انتهاكات حقوق الإنسان وانهيار الاقتصاد

• هل آن للشعب التركي أن ينتفض لإسقاط أردوغان؟

تكتظ صحف العالم باسم الرئيس التركي، سيء السمعة، رجب طيب أردوغان، في أخبار مصحوبة بالكثير من علامات الاستفهام والتعجب، يلحقها كثير من الصمت والتخاذل من جانب المجتمع الدولي، عن تحركاته الاستعمارية غير المشروعة تجاه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولم يعد أحد في الشرق ولا في الغرب يستطيع أن ينكر أن أردوغان وحزبه المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، المصنفة كتنظيم إرهابي لدى العديد من دول العالم، هو الراعي الأكبر بتمويل سخي من قطر، للتنظيمات الإرهابية التي تعيث فساداً في الشرق الأوسط وأوروبا، وأصبح خبيراً عادياً ومتكرراً في أروقة السياسة الدولية أن نسمع عن شركات اقتصادية بين نظام أردوغان وتنظيم داعش الإرهابي، الذي يسرق ثروات الشام ويبيعها له لقاء الحصول على الأموال التي يستخدمها التنظيم في استباحة وقتل الأبرياء في سوريا والعراق، وهم الذين لم يرحمهم أردوغان نفسه، حين استخدم الجيش التركي بدم بارد في عمليات تطهير عرقي في الشمال السوري، نهاية العام الماضي.

إلا أن البطش الأعظم الذي يمارسه أردوغان بشكل يومي ضد الشعب التركي لم ينل القدر الكافي من الاهتمام الدولي، على المستوى الإعلامي أو السياسي، إلا مؤخراً، فيما يعد طاقة أمل يجب على الشعب التركي الغاضب استغلالها في استئناف الحراك السياسي المقاوم لتلك الجماعة الإرهابية التي احتلت رأس الحكم في تركيا، ذات غفلة، تحت راية الديمقراطية، التي ما أن وصل أردوغان للحكم إلا ودمرها تدميراً، عبر التلاعب بنصوص الدساتير والقوانين، ليعطي لنفسه سلطات واسعة مكنته من ممارسة كل أشكال القمع المباشر ضد الشعب التركي، واستغلال موارد وثروات تركيا في تحقيق تطلعات جماعته وحزبه، لدرجة هبطت بالاقتصاد التركي إلى حالة مزرية من الفقر ونقص الموارد، ووصلت نسبة البطالة إلى ١٣.٧٪ في نهاية عام ٢٠١٩، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة في نهاية العام الجاري.

فقد ناقش مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في شهر يناير، ملف حقوق الإنسان في تركيا، ضمن إجراءات المراجعة الدورية الشاملة التي تناقش وتقيم حالة حقوق الإنسان لدى الدول الأعضاء بشكل دوري



مرة كل أربع سنوات ونصف. تعرضت تركيا أثناء الجلسة لمناقشة حادة من الدول والمنظمات الحقوقية المشاركة في الجلسة، حتى أنها تحولت لما يشبه جلسة استجواب أو محاكمة، تعبيراً عن مقدار الغضب الدولي تجاه الحالة المتردية لحقوق الإنسان داخل تركيا وضد نظام أردوغان السادي.

وانتهت الجلسة التي استمرت فوق الثلاث ساعات إلى إعلان ٤٥٥ توصية بتحسين حالة حقوق الإنسان في تركيا، وهو عدد ضخم ربما لم تحصل عليه أي دولة قبل تركيا طوال تاريخ تنفيذ هذه الآلية الأمامية الهامة. وكانت أبرز التوصيات، التي أبدت تركيا تجاهلاً واضحاً تجاهها، يتمثل في إدانة الممارسات القمعية والاعتقالات التعسفية والتعذيب الممنهج والقتل خارج إطار القانون، التي يمارسها النظام بدم بارد ضد المواطنين، خصوصاً العاملين بالصحافة وأصحاب الرأي والشخصيات المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي قام أردوغان منذ بضعة سنوات بحجبها ضمن عدد كبير آخر من المواقع الإخبارية الدولية.

وفي مارس، أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم، وخصصت لتركيا فصلاً مطولاً، يصف الوضع المأساوي لحقوق الإنسان في تركيا، والذي وصل ذروته عقب محاولة الانقلاب التي أدعى أردوغان تعرضه لها قبل بضعة سنوات، وركز التقرير الأمريكي على بشاعة النظام التركي في استغلال القوانين لتبرير قمع المواطنين وانتهاك الحقوق والحريات الأساسية، خصوصاً ما يعرف بـ "قانون الإرهاب" والذي أصدره أردوغان بالتوازي مع إعلان حالة الطوارئ عقب محاولة الانقلاب المزعومة، فقط ليستخدمه في ملاحقة المعارضين السياسيين وأصحاب الرأي الذين يرفضون سياساته الداخلية والخارجية.

وياً لقسوة المشهد الذي سمح للراعي الأول للتنظيمات الإرهابية في العالم أن يتهم الصحفيين وأصحاب الرأي بممارسة الإرهاب، ويودعهم السجون والمعتقلات لسنوات دون محاكمة، تحت صمت من المجتمع الدولي، يتخلله أحياناً بعض مظاهر التعاطف الذي لا يثمر عن أي تحرك حقيقي وحاسم ضد أردوغان.

ولم تقتصر الانتهاكات التي ارتكبها أردوغان ونظامه على قضايا الاعتقالات والقتل والحبس التعسفي والإخفاء القسري، وملاحقة الصحفيين وحجب المواقع من أجل التصييق على الحق في حرية التعبير، وكذلك انتهاك حقوق المرأة، بل امتدت أيضاً إلى ممارسة الفساد المالي والإداري، عبر شبكة من الشركات التي يديرها ابن أردوغان، تعمل من داخل تركيا وفي مدن متفرقة في أوروبا، تقوم بغسل الأموال لصالح أنشطة



النظام التركي الهادفة إلى تمويل ودعم التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط، من أول تنظيم داعش وحتى جماعة الإخوان المسلمين.

لكن، وبرغم معرفة العالم بهذه الانتهاكات التي لم يعد أردوغان ولا نظامه يخشى من محاسبته عليها، وبرغم إقرار الكثير من الجهات الدولية المهمة بها، مثل هذا التقرير الصادر عن الخارجية الأمريكية وقبله بشهرين فقط تقرير المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ما زال المجتمع الدولي ممتنع عن اتخاذ موقف حاسم ضد أردوغان ونظامه السادي، خوفاً على مصالحهم الإقليمية والاقتصادية والأمنية مع تركيا، خصوصاً في ظل حالة الخلل السياسي والأمني والاقتصادي المستمرة التي تعاني منها أغلب دول الشرق الأوسط التي من الممكن أن تلعب دور الشريك البديل لتركيا بالنسبة للدول العظمى.

وربما لن يتغير هذا الوضع المؤسف إلا بتحريك سياسي شعبي جديد من داخل تركيا للمطالبة بإسقاط إردوغان، على غرار ما حدث في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، وهناك احتمال كبير أن يحظى هذا الحراك الشعبي، إن تم بشكل منظم ومحسوب العواقب هذه المرة، بتأييد قوي من الجيش التركي الذي أنهكه إردوغان في حروب خارجية لا مبرر لها، وكذلك تأييد المجتمع الدولي الذي ضاق ذرعاً بجنون إردوغان وعدم اكرائه بالأعراف والمواثيق الدولية واحترام سيادة الدول.

يبقى فقط أن تلتقط المعارضة السياسية في تركيا هذه الفرصة الذهبية المتاحة الآن لتشجيع الشعب على كسر حاجز الخوف الذي بناه إردوغان خلال السنوات القليلة الماضية، ومن ثم المشاركة بإيجابية والتعبير عن موقفه عبر وسائل المقاومة غير العنيفة التي أثبتت فعاليتها وتأثيرها القوي حول العالم.

(2) إشعال النار في حوض المتوسط

• سقوط تركيا على صخرة العجرفة الأردوغانية

"إنّ التحيز والعجرفة هما أكبر عيوب البشر.. العجرفة تجعل الإنسان كفيفاً وأصم.. عندما تنظر إلى قضية بتحيز، لا يمكنك رؤية الحقيقة." كان هذا هو ردّ وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، تعليقاً على موقف



اليونان في الصراع الدائر حالياً في شرق البحر المتوسط، أثناء مقابلة أجرتها معه وكالة الأناضول، يوم ٢٧ أغسطس. لكن، في الحقيقة، فإنّ صانع القرار، الذي يحتاج بشدة لسماع تلك الكلمات الحكيمة، هو ليس اليونانيون، بل رئيس أكار؛ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

إنّ عجرفة أردوغان، وتحيزاته الإمبريالية والإسلامية والقومية المتطرّفة، هي التي أشعلت الصراع في البحر المتوسط، وهي التي كانت وقوداً للصراعات التي انتشرت كالنار في الهشيم في كافة أرجاء الشرق الأوسط، طيلة العقد الماضي، بدءاً من معاناة الأكراد على حدود تركيا الجنوبية؛ مأساة الشعب الفلسطيني في غزة على يد حماس، الحرب الأهلية التي لا تنتهي وتمكين داعش في سوريا، وحتى التصعيد الأخير للصراع في ليبيا، بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق.

كما أنّ التأثير المدمر لعجرفة أردوغان وتحيزاته غير المنطقية، لم يتوقف عند حدود تركيا، بل ارتدّ على أردوغان والشعب التركي، وجعل تركيا على حافة السقوط في نفس حفرة الجحيم التي سقطت فيها الدول التي دمرتها تركيا أردوغان في الشرق الأوسط، حيث حولت عجرفة أردوغان تركيا إلى صداع غير مرغوب فيه، في رأس الحلفاء والأصدقاء السابقين لها في الشرق والغرب. ولم يعد أحد يقف بجانب تركيا اليوم إلا دول وأنظمة سيئة السمعة معروفة بدعمها للإرهاب ورعايته، مثل قطر وإيران، كما حولت عجرفة أردوغان الحلفاء العرب السابقين لتركيا، مثل مصر والإمارات العربية المتحدة، إلى خصوم غير متهاونين في ردع تهديد أردوغان لأمنهم القومي والإقليمي.

في ٢٨ أغسطس، أرسلت الإمارات طائراتها المقاتلة (أف-١٦) للمشاركة في مناورة جوية مع البحرية اليونانية في شرق البحر المتوسط، على بعد بضعة كيلو مترات من السفن والحدود التركية. جاءت هذه الخطوة من قبل الإمارات، بعد شهر من بثّ تصريح هجومي لوزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، على قناة الجزيرة القطرية، تعهد فيه بـ"معاينة أبو ظبي". وعلى ما يبدو، كان الوزير أكار يحاول إضفاء البهجة على مضيفه في محطة التلفزيون القطرية، بسبب التوترات الحالية بين الإمارات وقطر، بهذا التصريح المستفز. لكن لسوء حظه، كانت كلماته هذه سبباً في زيادة الدول المعادية لتركيا في المنطقة، وفتح جبهة حرب جديدة على جيشه المنهك بالفعل، في حروب أردوغانية ليس لها أي مبرر مقنع.



في تلك الأثناء، كانت مصر قد وقّعت اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان، بالرغم من بعض التنازلات التي اضطر الطرفان لتقديمها من أجل إنجاز هذه الاتفاقية، بهدف حماية أمنهما القومي ضد تعديتات تركيا في البحر المتوسط، والتدخل العسكري غير المبرر لتركيا في ليبيا، وقد أغضبت هذه الاتفاقية أردوغان ونظامه إلى أقصى حدّ، نظراً لأنه بموجبها تتحول الاتفاقية البحرية التي وقعتها تركيا منذ شهرين مع حكومة الوفاق في ليبيا، إلى مجرد حبر على ورق.

والجدير بالذكر هنا، أنّ هذه الاتفاقية ظلّت تتأرجح ذهاباً وإياباً بين اليونان ومصر، منذ عام ٢٠٠٥، حيث كان المصريون يرفضون في كل مرة التوقيع، احتراماً لتركيا وللتاريخ الطويل للقواسم المشتركة، الثقافية والدينية، بين البلدين. لكن في عام ٢٠١٣، بعد أن توحد الشعب المصري والجيش في إسقاط نظام الإخوان المسلمين عن السلطة، قرّر أردوغان الانتقام من أجل الإسلاميين أتباعه، بأنّ قطع علاقات تركيا مع مصر، وأوصلته عجرفته وتحيزاته الإسلامية إلى فتح إسطنبول أمام المصريين الفارين من جماعة الإخوان المسلمين، وتأسيس قنوات خاصة لهم يهاجمون من خلالها الدولة المصرية والرئيس السيسي، ليلاً ونهاراً، بينما يخفي أردوغان كراهيته للقيادة السياسية المدنية الحالية في مصر، ويبرر مقاطعة تركيا لمصر، بوصفه نظام الرئيس السيسي بأنه "نظام انقلابي"، بينما هو لا يتردد في التحالف مع أنظمة يسيطر عليها المتطرّفون الإسلاميون، كنظام الملالي في إيران، على سبيل المثال.

إذا كانت تركيا تريد حقاً الخروج من هذه الحفرة العميقة التي حفرتها لنفسها، فيجب على أردوغان، أولاً، التخلّي تماماً عن تحيّزاته الإسلامية والقومية المتطرّفة. بعد ذلك، يجب على الحكماء في النظام التركي، مثل الوزير خلوصي أكار، العمل على خطة فاعلة لاستعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع الجيران والأصدقاء السابقين والحلفاء، عندها فقط، سوف تستطيع تركيا التفاوض بشكل دبلوماسي وعاقل، بعيداً عن استعراض العضلات العسكرية، من أجل الحصول على حقوقها في البحر المتوسط، وإدراك حلم الوطن الأزرق.

• السلام المتوسطي أم الشرارة الأولى للجحيم؟

لا يبدو أن صراع المتوسط بين تركيا واليونان سوف ينتهي في المستقبل المنظور، على الرغم من الضغوط الدبلوماسية من قبل الاتحاد الأوروبي على تركيا، ودعوات حلف الناتو الأطراف المتصارعة للحوار. فالغضب الذي أشعله الرئيس التركي أردوغان في حوض المتوسط الهادئ، قد اجتذب التدخل العسكري من قبل لاعبين ذوي ثقل في المجتمع الدولي. وفي أقل من سبعة أيام، قفزت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين إلى ساحة المعركة في شرق المتوسط من خلال الادعاء الكاذب بالتدخل لفرض السلام في منطقة الصراع، أو مبادرة "السلام المتوسطي" كما أسماها الرئيس الفرنسي ماكرون، ومن ثم تحول الصراع في شرق المتوسط إلى ما هو أكبر من معركة بين اليونان وتركيا على الحدود البحرية لكل منهما؛ بما يهدد بتحويل المنطقة إلى مشهد مشابه لحروب الوكالة التي لا تنتهي في الشرق الأوسط.

في البداية، أرسلت فرنسا بارجتها الحربية الأشهر "شارل ديغول" حاملة الطائرات المزودة بالطاقة النووية إلى شرق المتوسط بدعوى أن أردوغان لم يلتزم بـ "الخطوط الحمراء" التي فرضها ماكرون، وفي الحقيقة ما زلنا لا نفهم كيف ومتى حصل ماكرون على هذا الحق الذي يخول له فرض "خطوط حمراء" على أي من الأطراف المتصارعة في البحر المتوسط، حتى أن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، بعد أن أكمل رحلة على متن طائرة مقاتلة من طراز أف ١٦ فوق شمال بحر إيجه، في ٣ سبتمبر، كان قد علق على الأمر قائلاً: "أولئك الذين جاؤوا من آلاف الكيلومترات للعب دور الملاك الحارس، هم غير مقبولون هنا. يجب أن يغادروا كما جاءوا. فرنسا ليست دولة ضامنة، فهي لا تحمل أي اتفاق، وليست ممثلة للاتحاد الأوروبي. ما الذي أتى بفرنسا إلى هنا؟" لكن على الجانب الآخر، رحب اليونانيون بفرنسا وصدقوا لتدخلها على الرغم مما فيه من تخطي لسلطة حلف الناتو، الذي يضم في عضويته كل من فرنسا وتركيا واليونان.

وبعد يومين من التدخل العسكري الفرنسي تحت شعار فرض "الخط الأحمر"، قررت الولايات المتحدة تطبيق رفع جزئي لحظر الأسلحة المفروض على قبرص منذ عام ١٩٨٧، وتعهد وزير الخارجية الأمريكي بتعميق التعاون الأمني مع قبرص لمواجهة التهديد التركي، وهي الخطوة التي رحبت بها اليونان كثيراً، بينما رفضتها تركيا واعتبرتها إخلالاً بتوازن القوى في المنطقة بما يشكل تهديد على أمن تركيا. والجدير بالذكر أنه قبل أسبوع واحد من ذلك الحدث المهم، كانت قوات البحرية الأمريكية قد شاركت في مناورتين بحريتين منفصلتين مع كل من تركيا واليونان في شرق البحر المتوسط.

وفي اليوم التالي مباشرة، أصدرت تركيا إنذارين لملاحيين (نافتكس) بشأن إجراء قوات البحرية الروسية مناورات بالذخيرة الحية بالقرب من قبرص في شرق المتوسط، في الأسبوعين الثاني والثالث من شهر سبتمبر، ويعد هذا أمر في غاية الخطورة إذ إن حوض المتوسط مكتظ بسفن بحث وفرقاطات تركية ويونانية وفرنسية، بالإضافة إلى قوات طيران تابعة لحلفاء اليونان، مثل الإمارات وفرنسا وإيطاليا، وبالتالي هناك احتمال لوقوع تصادم أو أي حادثة غير محمود عواقبها، ربما تكون هي الشرارة التي تشعل الجحيم في البحر المتوسط لسنوات قادمة.

بعد ذلك بيوم واحد، أي في الرابع من سبتمبر، قرر الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج، أخيراً، أن يتدخل، حيث أعلن في مؤتمر صحفي، أنه "عقب المناقشات مع القادة اليونانيين والأترك، اتفقت الدولتان الحليفتان في الناتو على الدخول في محادثات فنية تحت رعاية الحلف لوضع آليات لفض النزاع العسكري وتقليل مخاطر الحوادث المحتملة في شرق المتوسط." إلا أن رد فعل كل من اليونان وتركيا على بيان ستولتنبرج كان مفاجئاً وغير بديهي على أكثر من مستوى.

على الفور، أعلن اليونانيون رفضهم لبيان ستولتنبرج، ورفضوا المشاركة في أي محادثات مع تركيا حتى يتم إزالة جميع السفن التركية، وذلك ربما لأن هناك استياء شديد وانعدام ثقة بين اليونانيين تجاه حلف الناتو، حيث يعتقدون أن الناتو يحابي تركيا على حساب اليونان. وفي عام ٢٠١٩، وصف الرئيس الفرنسي ماكرون حلف الناتو بأنه "ميت دماغياً" بسبب عدم تصديه لتركيا. لكن في المقابل، أكد الأترك، أكثر من مرة، استعدادهم لاستخدام مبادرة الناتو للحوار وإنهاء الصراع. وفي السابع من سبتمبر، التقى وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في أنقرة، بصديقه البريطاني القديم المارشال السير ستيوارت بيتش، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة العسكرية لحلف الناتو. وأكد أكار في الاجتماع استعداد تركيا للحوار مع اليونانيين، وأشار إلى ضرورة إجراء محادثات فنية بين القوات من الجانبين.

في غضون ذلك، حدث ما لا يمكن تصوره، أو ربما الشيء الأكثر توقعاً في مثل هذه الأحداث، حيث جاءت الصين من أقاصي الأرض إلى منطقة الصراع الساخنة، في محاولة لإيجاد مساحة لنفسها في صراع شرق المتوسط، من خلال إعادة تنشيط المحادثات مع القادة اليونانيين حول مبادرة الحزام والطريق.



إن التعبئة العسكرية في شرق المتوسط، وخاصة من قبل قادة المجتمع الدولي ممن ليس لهم صلة مباشرة بالصراع، هو أمر بالغ الخطورة، ولا ينبغي التسامح معه أو تشجيعه من قبل أي من الأطراف المعنية؛ أي تركيا وقبرص واليونان وجميع دول شرق البحر المتوسط. إذ لا توجد حالة واحدة، على الأقل في التاريخ الحديث، جعلنا متفائلين بشأن المشاركة المكثفة للمجتمع الدولي في النزاعات الإقليمية أو المحلية. فقد سبق وكانت "الخطوط الحمراء" الفرنسية هي الشعار التي سقطت تحته سوريا في جحيم لا ينتهي من جراء الحروب بالوكالة على أراضيها. مخطئ من يظن أن التدخل العسكري بواسطة فرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين سوف يحقق السلام أو يردع تركيا أو ينهي الصراع التاريخي على المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط بين تركيا واليونان، ولكن وحدها الدبلوماسية الحكيمة والحوار والمفاوضات المباشرة بين اليونان وتركيا هي التي يمكنها تحقيق السلام الدائم والمستقر.

(3) تبني سياسة اللامبالاة في شمال أفريقيا

• أزمة أردوغان في ليبيا

لا تجعل التطورات الأخيرة في ليبيا توهمك بأن أردوغان وإخوانه المسلمين في حكومة الوفاق قد انتصروا في الحرب الأهلية ضد الجيش الوطني الليبي. دقق النظر جيداً لتدرك أن أردوغان في مشكلة حقيقية في ليبيا، وهو لا يعرف كيف ينجو بنفسه من الحفرة التي حفرها بيديه حين قرر استغلال الوضع المأساوي في ليبيا لتحقيق أطماعه في حوض البحر المتوسط، دون أن يسبب مزيداً من الضرر بالمصالح الاقتصادية والعلاقات الدولية لتركيا، ويتسبب في مزيد من الانهيار لشعبه داخل تركيا بينما موعد الانتخابات العامة يقترب.

قرر أردوغان، العام الماضي، تكرار تجربة اعتدائه السافر على سوريا في ليبيا، وبين ليلة وضحاها قام بنقل أكثر من ١٥ ألف من المرتزقة التابعين له في سوريا إلى ليبيا عبر شركات الطيران التركية، ثم أرسل ألف وستمئة ضابطاً عسكرياً تركياً إلى ليبيا ليتولوا قيادة العمليات التي سيقوم بها المرتزقة على

الأرض، ويرر أردوغان هذا الاعتداء السافر والمجرّم دولياً على سيادة ليبيا بأنه تحرك لحماية ودعم إخوانه في حكومة الوفاق ضد قوات حفتر والجيش الوطني الليبي.

لكن بالطبع لم يكن هذا هو السبب الحقيقي لتورط أردوغان في ليبيا. بل إن الحرب الأهلية المستمرة، والخلافات بين القبائل، والتواجد الأمن للمنظمات الإرهابية هناك، قد شجعت أردوغان، الرئيس التركي الذي يفكر بعقلية رئيس العصابة، على الاستفادة من الوضع لسد احتياج تركيا المتزايد للغاز وموارد الطاقة، حيث أن تركيا هي أكبر مستهلك للطاقة في حوض البحر المتوسط، بقيمة سنوية تتجاوز ٤١ مليار دولار.

لدى تركيا استراتيجية استعمارية تسعى القوات المسلحة لتطبيقها منذ عام ١٩٩٨ بعنوان "الوطن الأزرق"، وهي عبارة عن خطة طموحة، لكنها استعمارية وغير شرعية ككل استراتيجيات تركيا الخارجية، تسعى من خلالها الدولة التركية لتحقيق تفوق جغرافي-سياسي في المنطقة الشرقية من حوض البحر المتوسط، بما يسمح لها بتقاسم حقوق التنقيب عن النفط والغاز مع دول شرق المتوسط؛ ومنها مصر واليونان وإسرائيل.

لهذا كان توقيع اتفاقية الحدود البحرية مع حكومة الوفاق في ليبيا، في ديسمبر ٢٠١٩، حدثاً جليلاً بالنسبة لأردوغان، إذ يوجد بها بنود تسمح بتطبيق حلم "الوطن الأزرق" على أرض الواقع من حيث إنشاء منطقة اقتصادية حصرية في البحر المتوسط تسمح لكل من تركيا وليبيا بالمطالبة بحقوق لهم في موارد قاع البحر، كما تسمح الاتفاقية أيضاً لتركيا بالسيطرة على حركة السفن وأنابيب الغاز في المنطقة. إلا أن الدول المتضررة بشكل مباشر في الحوض الشرقي للمتوسط، قد اعترضوا على شرعية الاتفاقية، وانضم لهم الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. فهذه الاتفاقية في حقيقة الأمر هي مجرد ورقة عرفية كتبت بين من لا يملك ومن لا يستحق، وتتعارض تماماً مع القانون الدولي.

لكن الألاعيب غير القانونية التي يحاول أردوغان تنفيذها على الأراضي الليبية منذ أشهر قد بدأت تتقلب ضده الآن، وبدلاً من أن تحقق له المكسب الذي كان يسعى له تحول موقفه إلى أزمة تزداد تعقيداً مع تفاقم الأحداث، سواء في داخل تركيا أو على مستوى علاقات تركيا مع العالم. فلم يعد بمقدور المجتمع الدولي الذي صمت طويلاً على اعتداء أردوغان السافر على سوريا على مدار ست سنوات مضت، أن يصمت جراً ما يمارسه أردوغان في ليبيا اليوم، لأن الأمر لم يعد مسألة داخلية يعاني منها الشعب الليبي وحده، بل إن تدخل أردوغان في ليبيا أصبح يشكل تهديد مباشر للأمن القومي لدول شرق المتوسط، بما في ذلك إسرائيل،

وكذلك دول شمال أفريقيا، بما فيها مصر، بالإضافة إلى التهديد الغير المباشر لمصالح الدول الأوروبية، خصوصاً في جنوب أوروبا، الذي يعتمد أمنها الاقتصادي على موارد الطاقة المنتجة في البحر المتوسط.

وحتى القوى العظمى، مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، اللذين مارسا الصمت والتواطؤ مع اعتداءات أردوغان على سوريا نظراً لقرب تركيا الحدودي من الشمال السوري وعلاقة أردوغان وحزبه الإخواني القوية مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في شمال شرق سوريا، والذي كان يخدم مصالحهما، لم يعد بإمكانهما غض الطرف عن محاولات أردوغان استعمار البحر المتوسط عبر التلويح بورقة ليبيا، لأن في هذا ضرر لمصالحهما الاقتصادية وسياساتهما الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ٦ يونيو، أطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر ورئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح مبادرة حل سياسي للأزمة في ليبيا بعنوان "إعلان القاهرة"، تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية وإيجاد حل سياسي لإعادة بناء الدولة الوطنية الليبية. ولعل الدعم الدولي الواسع الذي حظي به "إعلان القاهرة"، أكبر دليل على أن أردوغان أصبح يحارب بمفرده ضد العالم كله، من أجل أرض وبحر لا يحق له استعمارهما، معتمداً على مرتزقة أجنبية واقتصاد تركي منهيار.

وفي وسط كل هذا، لم يفهم أردوغان بعد أنه هو العقبة الرئيسية في طريق ازدهار تركيا، واستقرار الشرق الأوسط، وأن رحيله عن السلطة هو الحل الفعلي لجميع المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها تركيا. فقط تخيلوا معي كيف يمكن أن يكون الشرق الأوسط لو لم يكن أردوغان موجوداً!

• معركة تركيا الجديدة على جبهة قبرص/مصر

مع الضغط المتزايد من جانب الاتحاد الأوروبي، وتصاعد حالة عدم الاستقرار في داخل ليبيا، قررت تركيا تحويل مساعيها في البحر الأبيض المتوسط من المياه الغربية إلى الحوض المتاخم لحدودها الجنوبية، حيث تخلت تركيا مؤقتاً عن أنشطتها على الجبهة اليونانية / الليبية المعقدة، وتسعى للدخول في معركة جديدة، تظنها أكثر سهولة، على الجبهة القبرصية / المصرية.

في ١٣ سبتمبر، سحبت تركيا سفينتها البحثية "ريس عروج" والتي تسببت ملاحظتها في المنطقة البحرية المتنازع عليها بين تركيا واليونان في كثير من المشكلات، مؤخراً، وأدت إلى اشتعال التوترات العسكرية في البحر المتوسط، التي اجتذبت بدورها العديد من القوى الأجنبية (مثل فرنسا وروسيا والصين والولايات المتحدة)، الذين جاءوا بحثاً عن أي منفعة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية من المأساة الجارية هناك. وبضغط من فرنسا، قرر المجلس الأوروبي عقد اجتماع خاص، يومي ٢٤ و ٢٥ سبتمبر، لبحث مسألة فرض عقوبات اقتصادية على تركيا لإجبارها على تهدئة التوتر في شرق المتوسط.

بالتزامن مع ذلك، أصبح موقف تركيا في ليبيا أضعف من ذي قبل، بسبب تصاعد حالة عدم الاستقرار والسياسات الداخلية المعقدة لحكومة الوفاق الوطني، إذ أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تدعم حكومة الوفاق ضد الجيش الوطني الليبي، وهذا يعني، على الأقل من الناحية الفنية، أن تركيا سوف تخسر في ليبيا عاجلاً أو أجلاً، فهي تقف بمفردها، مستندة على حائط حكومة الوفاق الهش، في مواجهة التحالف الإقليمي القوي، الذي يضم روسيا والإمارات ومصر ويدعم الجيش الوطني الليبي. وربما أدركت تركيا، بعد محاولة الانقلاب المزعومة ضد رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، وإعلانه عن استقالته، في منتصف سبتمبر، أنها أهدرت بالفعل الكثير من المال والوقت والجهد على معركة لن تجني منها أي غنيمة قيمة، لا في المستقبل القريب أو البعيد.

كما أن فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني المستقيل، هو الذي وقع الاتفاقية البحرية الباطلة مع تركيا في نوفمبر الماضي، وهي الاتفاقية التي تم إلغاؤها بمنتهى السهولة من خلال توقيع اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة المعترف بها دولياً بين اليونان ومصر، والتي تم التصديق عليها ودخلت حيز التنفيذ في أغسطس. وليس سراً أن الغرض غير المعلن من تلك الاتفاقية المعيبة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا، ومن تدخل تركيا في ليبيا بشكل عام، هو أن تحصل تركيا على حقوق التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وهو ما لم يعد ممكناً الآن بسبب بطلان الاتفاقية بفعل الاتفاقية الموقعة بين اليونان ومصر.

نتيجة لذلك، قررت تركيا مغادرة الجبهة اليونانية / الليبية إلى حين، وأن تكثف أنشطتها في الحوض الجنوبي، الذي تعد مصر وقبرص أهم لاعبين فيه. إلا أن استراتيجية "عسكرة السياسة الخارجية" التي اعتمدها تركيا كاستراتيجية وحيدة للتعامل مع شؤونها في بحر إيجه، لن تنجح في التعامل على الجبهة القبرصية / المصرية، حيث أن تركيا بالفعل تحتل شمال قبرص، منذ عام ١٩٧٤، مما يمنحها مساحة محدودة



لإجراء البحوث أو التدريبات البحرية حول الجزيرة المنقسمة على نفسها، دون مقاومة كبيرة من نيقوسيا، ومن ناحية أخرى، فإن تركيا بحاجة إلى تبني إجراءات دبلوماسية حكيمة وصادقة بهدف رَأب صدع عمره سبع سنوات في العلاقات التركية المصرية.

خلال الأسبوعين الأوليين من شهر سبتمبر، أدلى العديد من الكتاب والسياسيين الأتراك بتصريحات كثيرة حول أهمية إعادة العلاقات مع مصر. في وقت سابق من شهر سبتمبر، قال كمال كليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي، في مقابلة تلفزيونية، إن "تركيا ارتكبت خطأ بقطع العلاقات مع مصر؛ حيث أن مصر هي مفتاح الفوز في شرق البحر المتوسط". وصدرت تصريحات مماثلة من قبل مبتكر مبدأ "الوطن الأزرق"، المقرب من أردوغان، الأدميرال المتقاعد جيم جوردينيز، في مقابلة له مع وكالة الأنباء الفرنسية. وحتى مستشار أردوغان الدكتور ياسين أقطاي، المعروف بانتقاده الدائم لمصر وسياستها، أجرى مقابلة عبر الفيديو باللغة العربية أكد فيها على ضرورة إعادة العلاقات السياسية بين تركيا ومصر لمصلحة البلدين. ولكن تبقى حقيقة، أنه وبالرغم من كل ذلك الكلام الجميل، فمن غير المرجح أن ترغب مصر السيسي في المصالحة مع تركيا أردوغان بهذه السهولة، لأن الصدع الذي أحدثه أردوغان بسبب دعمه للإخوان المسلمين ضد النظام الحاكم حالياً في مصر، هو صدع كبير جداً ويحتاج الكثير من الوقت والمجهود لإصلاحه.

مع الأسف، أشك بشدة في أن تركيا قد تنجح في مهمتها الجديدة في البحر المتوسط، إذ أنها تتطلب مهارات دبلوماسية عالية، بينما تركيا تعاني من ضعف مزمن في سلكها الدبلوماسي، يكفي أن خلوصي أكار، وزير الدفاع، أكثر مهارة في استخدام وتطبيق التكتيكات والاستراتيجيات الدبلوماسية على مستوى العلاقات الخارجية لبلاده، أكثر من وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ناهيك طبعاً عن التصريحات غير الحكيمة التي يصدرها أردوغان بين الحين والآخر وما لها من تأثيرات سلبية للغاية على سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع العالم. ربما لو صمت أردوغان قليلاً لمنح تركيا فرصة لتتجح في مساعيها الخارجية عبر القنوات الدبلوماسية الهادئة.

(4) تهديد مصالح الحلفاء والأصدقاء:

• أردوغان قائد الفتح الإسلامي في أوروبا

يعلم أردوغان جيداً أنه لن يستطيع جعل ليبيا نسخة جديدة من سوريا، التي مارس فيها كل الفظائع من قتل وتهجير وسرقة وتخريب، بتواطؤ واضح من المجتمع الدولي، وذلك لاعتبارات جيوسياسية ومصالح اقتصادية مصيرية تحكم توازنات القوى الإقليمية في محيط ليبيا، ويعلم أردوغان أيضاً أن الشعب التركي، الذي وصلت معاناته الاقتصادية لحدود غير مسبوقة بسبب فشل إدارته، لم يعد يشتري الأوهام التي طالما باعها له أردوغان عن إعادة استعمار دول الشرق الأوسط ونهب خيراتها تحت راية الخلافة العثمانية، لهذا لجأ أردوغان مؤخراً إلى ارتداء عباءة الفتح الإسلامي في أوروبا، فأمر بتحويل كاتدرائية تاريخية – آيا صوفيا – إلى مسجد، ثم أخذ يهلل ويكبر على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن وراءه أعضاء حكومته وحزبه الإخواني، في محاولة ساذجة لتصوير اعتدائه على مكان عبادة مسيحي وكأنه نصر كبير للإسلام والمسلمين.

وقد استغرب البعض قرار أردوغان، وتساءل عن الفائدة التي قد تعود عليه من تحويل متحف مسيحي إلى مسجد، ولماذا الآن، والإجابة ببساطة هي تحصين نفسه، من خلال إشعال مشاعر المسلمين حول العالم بلعب دور الفتح الإسلامي في أوروبا، متحدياً كل مظاهر الحضارة الغربية في القارة العجوز، وعلى رأسها تطبيق العلمانية كمنهج حياة تدعمه القوانين المحلية والاتفاقيات الإقليمية، فبالرغم من كون العلمانية مذهب إنساني واضح تماماً في فصله بين شئون الدين وشئون الدولة، بما يكفل احترام حقوق وحرريات الأفراد، إلا أن الكثير من شيوخ وأئمة المسلمين، في العالم، بما فيهم الأئمة الوسطيين، يحرمون العلمانية ويرون في تطبيقها ذنب يعادل في حرمة الكفر بالله، وهؤلاء وأتباعهم سيتعاطفون بالتأكيد مع التحديات الجوفاء التي يفتعلها أردوغان ضد مظاهر الحضارة الغربية وغير المسلمين.

ومن ناحية أخرى، فإن أردوغان، بتقديم نفسه كقائد للفتح الإسلامي في أوروبا، فإنه بذلك يجد لنفسه منفذاً لقلوب وعقول الجاليات المسلمة في داخل الدول الأوروبية، ومن ثم استغلالهم للضغط على صناع القرار في دولهم من أجل خدمة مواقفه وأجندته، وقد كانت فرنسا، وهي دولة عضو مع تركيا في حلف الناتو، واحدة



من أكثر الدول تحركاً في مواجهة محاولات الغزو الفكري التي يحاول أردوغان، والإخوان المسلمون بشكل عام، ممارستها على الجاليات المسلمة في دول أوروبا.

حيث تعد فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى من حيث عدد المسلمين بها، والذي يتجاوز ستة مليون فرد، والإسلام في فرنسا يحتل المرتبة الثانية بعد الكاثوليكية من حيث نسبة المواطنين الذين يعتنقونه، وأذكر هنا مقولة سمعت بعض الفرنسيون يتندرون بها وهي أن أكثر أسم ذكر منتشر في فرنسا بعد "فرانسوا" هو "محمد"، وسبب ذلك أن هناك أعداد كبيرة هاجرت من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى فرنسا منذ أواسط القرن الماضي، وقد ساعدهم على سهولة الانخراط في المجتمع الفرنسي كون أغلبهم وافدين من دول غرب شمال أفريقيا، مثل المغرب والجزائر وتونس، أي أنهم متشبعين بالفعل بالحضارة الفرنكفونية التي تعتمد الثقافة العلمانية وفصل الدين عن الدولة منهاجاً لها. لكن الهجمات الإرهابية المتكررة التي طالت فرنسا في السنوات الأخيرة، تطلبت إعادة تقييم سلوك الجاليات الإسلامية ومحاولة اكتشاف أسباب انتشار التطرف العقائدي فيما بينهم، وبالفعل كشفت التحقيقات لاحقاً أن لجماعة الإخوان المسلمين وتركيا دور رئيسي في التطرف الإسلامي الذي أصبحت تعاني منه فرنسا وأغلب الدول الأوروبية.

فقد أعلن الرئيس الفرنسي ماكرون، في شهر فبراير، عن حملة تقودها حكومته لمحاربة ما أطلق عليه اصطلاح "الانفصالية الإسلامية" في فرنسا، نظراً لتناقضها مع قيم الحرية والمساواة التي تؤمن بها فرنسا، وتشجع المواطنين المسلمين في الضواحي البعيدة على التوقيع على أنفسهم واعتماد قوانينهم الخاصة، حتى وإن كانت مخالفة للقوانين المعمول بها في الدولة، بحجة أنها دولة علمانية، وبالتالي تصبح هذه المجموعات الدينية بمثابة مصانع لإنتاج المتطرفين ونشر التطرف العقائدي، وفي نفس الخطاب قال ماكرون أنه سيسعى بالتدرج لوضع حدود لكبح النفوذ الأجنبي على المواطنين المسلمين داخل بلاده، في إشارة صريحة إلى الأئمة والمشايخ الذين يتم إرسالهم بواسطة تركيا، ودول شمال أفريقيا، إلى فرنسا للتدريس والوعظ في مدارس ومساجد المسلمين، وأغلبهم محملين بأجندات سياسية.

وبالفعل التقط الحزب الحاكم في فرنسا، حزب "الجمهورية إلى الأمام"، طرف الخيط من ماكرون وكثف عمله في البرلمان لإيجاد حلول مناسبة لأزمة الانفصالية الإسلامية، وفي ١٢ يوليو، قبل يومين فقط من احتفالات العيد القومي وعيد الاتحاد في فرنسا، أعلن مجلس الشيوخ عن نتائج التحقيق الذي أجرته لجنة مختصة، بمبادرة من حزب الجمهوريين، حول تنامي التطرف الإسلامي في فرنسا، وأوصت اللجنة بضرورة

"أخذ الحذر من وجود خمسين ألف عضو من جماعة الإخوان المسلمين وأربعين ألف عضو من السلفيين" في داخل فرنسا، يروجون ويعززون الخطاب الانفصالي الإسلامي والتحريض ضد المسؤولين ووسائل الإعلام. وكان قد سبق تحقيق مجلس الشيوخ هذا، تقرير عن التطرف الإسلامي في فرنسا، نشره معهد مونتاني، وهو مركز أبحاث ليبرالي فرنسي، بتكليف من مؤسسة الرئاسة، وجد أن هناك محاولات من بعض الدول، مثل تركيا، لصناعة الإسلاميين على الأراضي الفرنسية والأوروبية.

إن ما تعانيه فرنسا من انتشار التطرف الإسلامي على أراضيها هو أمر متكرر في أغلب الدول الأوروبية اليوم، وإن اختلفت درجة شدته من دولة إلى أخرى، والفاعل وراء كل هذا هو أردوغان في تركيا وجماعته جماعة الإخوان المسلمين. فهل أن الأوان لأن تتحرك أوروبا بشكل حاسم في مواجهة الفتح الإسلامي الجديد، قبل أن ينخر عظامها من الداخل عبر تصدير أفكاره الإخوانية المتطرفة إلى مواطنيها، ونشر التطرف والإرهاب في ربوعها؟

• أبعاد المواجهة بين تركيا وروسيا وإيران في القوقاز

بعد ثلاثة أشهر صيفية طويلة ومزعجة في شرق البحر المتوسط، وصل الصراع بين تركيا واليونان إلى نقطة الهدوء الحذر، حيث تراجعت قوات البحرية اليونانية إلى قاعدة سلاميس، بعد أيام قليلة من انسحاب سفينة الأبحاث التركية "ريس عروج" والفرقاطات المرافقة لها إلى شواطئ أنطاليا، في منتصف سبتمبر. ولكن قبل أن يلتقط الجيش التركي أنفاسه، وجد نفسه متورطاً في الحرب التي تجددت مؤخراً في جبال القوقاز.

في ٢٧ سبتمبر، استيقظ العالم على نبأ تجدد الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان، في إطار الصراع المستمر منذ عقود حول منطقة "ناغورنو-كاراباخ"، وكان قد سبق ذلك أن أرمينيا شنت، في أغسطس، هجوماً على مدينة "توفوز" الحدودية الأذربيجانية، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١٢ جندي أذربيجاني، من بينهم لواء وعقيد، بالإضافة إلى مدنيين، ومن المتوقع، أن يكون الصراع الحالي بين البلدين هو الأكثر دموية، بسبب نشاط كلا الدولتين مؤخراً في تجنيد ونقل آلاف المرتزقة السوريين إلى منطقة النزاع، ربما أكثر شراسة حتى من الحرب التي جرت بين الدولتين في حقبة التسعينات وحصدت أرواح عشرات الآلاف، آنذاك.



تركيا تقف إلى جانب أذربيجان، في هذه الحرب، لأسباب تاريخية وثقافية وسياسية، إذ أن الشعب الأذربيجاني ينتمي للعرق التركي، والجيش التركي هو عملياً المؤسسة الراعية للجيش الأذربيجاني، حيث كان البلدان قد وقعا، في التسعينيات، اتفاقيات ثنائية حول التعاون الدفاعي والشراكة الاستراتيجية، تلزم البلدين بتقديم "الدعم العسكري" لبعضهما البعض "عند المطالبة بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة"، ومنذ ذلك الحين، يعمل الجيش التركي بشكل وثيق مع الجيش الأذربيجاني، على تقديم الاستشارات العسكرية الفنية، وتدريب الضباط والجنود الأذربيجانيين في المؤسسات العسكرية التركية، كما تنفذ تركيا وأذربيجان باستمرار مناورات عسكرية مشتركة في أذربيجان.

وفي آخر اجتماع بين الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، مع وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في أغسطس، قال علييف إن بلاده تهدف إلى استخدام "الإمكانات العسكرية الصناعية القوية لتركيا"، مما يعني أن "تصبح تركيا الشريك الأول لأذربيجان في مجال التعاون العسكري"، وهذا ما أثار قلق روسيا، من خسارة سوق السلاح الأذربيجاني لصالح تركيا، حيث أن روسيا هي أكبر مُصدّر عسكري لأذربيجان حالياً، حتى أن بعض المسؤولين ووسائل الإعلام الروسية، خرجوا محذرين من خطط تركيا لإنشاء قاعدة عسكرية في أذربيجان، بدعوى موازنة الوجود العسكري الروسي الكثيف في أرمينيا.

أما روسيا فتقف إلى جانب أرمينيا، في هذه الحرب، حيث تسيطر روسيا، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على أرمينيا، وتتعامل روسيا مع أرمينيا، بشكل رئيسي، عبر دورها التقليدي كدولة حامية للمسيحيين الأرثوذكس في العالم، كما تسيطر روسيا على الاقتصاد والثقافة والسياسة داخل أرمينيا، ويترتب على ذلك بالطبع الوجود العسكري الكثيف والقديم لروسيا، بما في ذلك نشر الميليشيات وتدريبها، في داخل أرمينيا، ولروسيا قاعدة عسكرية في أرمينيا تخدم روسيا وحليفها إيران أكثر مما تخدم أرمينيا نفسها، وربما لهذا السبب فإن النظام الإسلامي المتشدد في إيران يدعم أرمينيا المسيحية الأرثوذكسية ضد أذربيجان المسلمة، فيما يبدو لكثيرين أمر غير منطقي بالنظر إلى السياسة العقائدية المتطرفة المعروفة عن إيران، لكن بالنسبة لإيران وغيرها من الدول، فإن أرمينيا ينظر إليها عادة كمقاطعة تابعة لروسيا أكثر منها دولة مستقلة، وبالتالي فإن دعم إيران لأرمينيا هو دعم غير مباشر لروسيا وسياستها في المنطقة.

باختصار، فإن هذه الحلقة الجديدة من الحرب في جبال القوقاز هي في الواقع أكبر حجماً وتأثيراً من أرمينيا وأذربيجان، إنها حرب بين الأعداء-الحلفاء: تركيا من جانب في مواجهة إيران وروسيا على الجانب



الأخر. بالنسبة للمجتمع الدولي، ربما يميل أكثر لمباركة تدخل تركيا، ويعتبر أن تركيا تقدم خدمة للعالم من خلال مواجهة أكبر أعداء أمريكا (إيران) وأكبر أعداء أوروبا وحلف الناتو (روسيا). أما بالنسبة لنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في حوض البحر المتوسط، ستمنح هذه الحرب، وانشغال تركيا بها، فرصة للمنطقة لالتقاط الأنفاس والعمل بهدوء على إيجاد حلول سياسية للأزمات المزممة، لا سيما في سوريا وليبيا، بعيداً عن ضغوط التدخل السياسي والعسكري التركي.

• الناتو يستطيع محاسبة تركيا أردوغان

لقد وصلت الانتهاكات السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي ارتكبتها تركيا أردوغان ضد دول شمال أفريقيا وجنوب أوروبا إلى حدود غير مسبوقة. طيلة شهرين، أضرم أردوغان نار الصراعات في حوض البحر المتوسط بهدف لي ذراع دول شرق المتوسط وإجبارها على الموافقة على مشاركة حقوق التنقيب في قاع البحر مع تركيا. بدأت الأمور في التدهور مع إعلان كل من مصر وفرنسا غضبهم تجاه قيام تركيا بنشر ميليشيات المرتزقة وعناصر من الجيش التركي في ليبيا، بما يهدد الأمن القومي والمصالح الاقتصادية لدول شمال أفريقيا وجنوب أوروبا. ثم بعد ذلك، قام أردوغان، بدم بارد، بتحدي مئات الملايين من المسيحيين حول العالم، من خلال تحويل الكاتدرائية التاريخية "أيا صوفيا" إلى مسجد وإقامة صلاة الجمعة فيها. وكان هذا لم يكن كافياً، فلم يتردد أردوغان في انتهاك مبدأ حسن الجوار، ووضع المنطقة بأكملها على حافة الحرب، من خلال إرسال البوارج البحرية لتقضي أسبوع على حدود اليونان، قامت خلالها تركيا بتهديد الأمن القومي لليونان تحت مرأى ومسمع من المجتمع الدولي وحلف الناتو، الذي يضم في عضويته كل من تركيا واليونان.

تشير الأصابع إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بوصفها مسؤولة عن وضع حد لتجاوزات تركيا ضد جيرانها، خاصة بعد أن هددت تركيا بالهجوم على عضو آخر في الناتو، هي دولة اليونان، وواصلت مضايقتها بالبورج العسكرية طيلة أسبوع كامل، إذ يتهم بعض المحللين الغاضبين، في وسائل الإعلام العربية والغربية، منظمة الناتو بدعم أردوغان بسبب صمت الحلف أمام تحركات تركيا الاستفزازية في شرق البحر المتوسط مؤخراً. بينما يرى البعض الآخر، أن حلف الناتو مكبل اليدين وليس بمقدوره فعل شيء لتجسيم تحركات تركيا العسكرية، بسبب القوانين الحاكمة للمنظمة، والتي لا تعطي الحلف سلطة على أعضائه غير



الملتزمين، إما عن طريق الطرد أو إيقاف العضوية. إلا أن أي من الموقفين يخالف الحقيقة كثيراً، حيث أن الناتو غاضب تجاه تصرفات أردوغان ولا يؤيدها أو يدعمها، وربما التصريحات المنسوبة إلى قيادات عسكرية في الدول الكبرى داخل الحلف أكبر دليل على ذلك، كما أن حلف الناتو ليس مكبل اليدين تماماً تجاه محاسبة تركيا، بل إن المنظمة بإمكانه محاسبة أردوغان والسيطرة على جنونه الذي أصبح يشكل تهديداً مباشراً لدول أعضاء بالناتو أو دول حليفة معه.

من الناحية القانونية: صحيح أنه، في المعاهدة التأسيسية لحلف الناتو، لا يوجد بند ينص على إجراءات تعليق أو طرد الدول الأعضاء في حالة مخالفتهم لمبادئ الحلف، ولكن أيضاً لا يوجد بند يمنع الناتو من تعليق أو طرد دولة عضو غير ممثلة لقوانينه وتهدد أعضائه الآخرين، مثل تركيا، فبحسب المبدأ القانوني الشهير "الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يرد دليل المنع أو التحريم"، أي أنه لا شيء، حقيقةً، يمنع الدول الأعضاء في الناتو من اتخاذ قرار بالإجماع، متى أرادوا، بتعليق عضوية تركيا عقاباً على تصرفات الجيش التركي في المتوسط مؤخراً، وما أكثر المقدمات القانونية التي تستطيع المنظمة طرحها في إطار تبرير مثل هذا القرار، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: دعم أردوغان للتنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، تهديد أردوغان العلني لدولة عضو في الناتو (اليونان)، انتهاك تركيا لمبادئ وقيم الناتو بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، تحالف تركيا الدموي مع أعداء الناتو الرئيسيين روسيا وإيران؛ والقائمة ممتدة.

من الناحية الدبلوماسية: صحيح أن طرد تركيا من الناتو سوف يدفع تركيا لتوطيد علاقتها مع روسيا، أشهر وأقوى أعداء حلف الناتو، بما قد يضر بمصالح الحلف ودول أوروبا، لكن دقق في الأمر جيداً: أليست تركيا، بالفعل، حليف قوي مع روسيا وإيران، لدرجة أن مصالح الدول الأعضاء في الناتو أصبحت مهددة بفعل قوة هذا التحالف؟ يكفي مثلاً أنه في نوفمبر ٢٠١٩، قامت تركيا باختبار نظام الدفاع الجوي الروسي (إس-٤٠٠) على الطائرات المقاتلة (إف-١٦) الأمريكية ثم أبلغت روسيا بنتائج الاختبار، أي أن تركيا قامت بكشف القدرات العسكرية لدولة حليفة معها في الناتو هي أمريكا أمام دولة معادية للحلف هي روسيا، وليس هناك أسوأ من ذلك لتفعله تركيا بزملائها في حلف الناتو، في حال تم طردها أو إيقاف عضويتها.

من الناحية الجيو-سياسية: صحيح أن تركيا تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فريد بين أوروبا والشرق الأوسط، لا تتمتع به أي دولة أوروبية أخرى. ومع ذلك، نادراً ما استفادت أوروبا من وضع تركيا الجغرافي السياسي هذا، بل على العكس، تستخدم تركيا هذا الموقع الاستراتيجي لابتزاز أوروبا إما لدفع الأموال أو



غض البصر عن جرائم النظام التركي في المنطقة. فعلى سبيل المثال، كلما أنتفض المجتمع الدولي لمحاسبة أردوغان على تدميره لسوريا، ورعايته للتنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط، وعلى رأسها تنظيم داعش، وجرائم الحرب والتطهير العرقي التي ارتكبتها نظامه الفاشي في حق الأكراد في الشمال السوري، يلجأ أردوغان إلى حيلة التهديد بإغراق أوروبا باللاجئين السوريين وعناصر داعش الذين يقوم برعايتهم في شمال سوريا والعراق منذ اندلاع الحروب الأهلية في المنطقة، وللأسف في كل مرة ينجح أردوغان في ابتزاز أوروبا والمجتمع الدولي وإبقائه صامتاً. أما الآن وقد قام أردوغان بنقل عدد كبير من الميليشيات والمرتزة من سوريا إلى ليبيا، وتمركزها في موضع قريب جداً من جنوب أوروبا، بما يهدد أمن دول أعضاء في حلف الناتو، فضلاً عن حلفاء الناتو في دول شرق المتوسط، وجب على المنظمة اتخاذ موقف حازم تجاه تهور تركيا أردوغان.

من الناحية العسكرية: يحق لحلف الناتو تماماً أن يشعر بالقلق بشأن فقدان القوة العسكرية الضخمة لتركيا، من خلال الطرد أو تعليق العضوية، حيث أن القوات المسلحة التركية هي ثاني أكبر قوة عسكرية دائمة في الناتو، بعد الولايات المتحدة، وتصل قوة الجيش التركي إلى ما يقرب من عشرين بالمائة (٢٠٪) من إجمالي قوة أعضاء السبع وعشرين (٢٧) دولة الأعضاء في الحلف والتي تبلغ ثلاثة ونصف مليون (٣.٥ مليون) عنصر. صحيح أن الأرقام لا تكذب، لكن يجب ألا تكون الأرقام هي المتغير الوحيد الذي تزن من خلاله المنظمة أهمية القوة العسكرية التركية بالنسبة للحلف، فالجيش التركي الحالي ليس هو الجيش التركي العلماني الكمالي المؤيد للديمقراطية الذي نعرفه. إنه جيش أردوغان، الذي يكرس طاقاته وقدراته بالكامل لخدمة أجندة جماعة الإخوان المسلمين والفاشية العثمانية، التي يؤمن بها أردوغان ونظامه، في كل من أوروبا والشرق الأوسط. وجيش أردوغان هذا لم يتردد في التحرش علناً بدولة حليفة مثل اليونان، أو اختبار الصواريخ الروسية على الطائرات المقاتلة الأمريكية. الجيش التركي بقيادة أردوغان يقوم بدعم الإرهابيين ويدربهم على تدمير الدول الوطنية وتهديد أمن واستقرار الدول ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن أيضاً في أوروبا. وبسبب التصرفات غير المسؤولة التي يقوم بها جيش أردوغان في شرق المتوسط الآن، حدثت خلافات وانشقاقات غير مرغوب فيها بين أعضاء الحلف. مثل تركيا بالنسبة لحلف الناتو كمثل جسم غريب اخترق الجسد الواحد الصحيح، ويجب إزالة هذا الجسم الغريب أو معالجة ما تسبب فيه من أمراض أولاً بأول، حتى يتعافى الجسد ويستعيد تماسكه وقوته.



باختصار، يمكن لحلف الناتو، بل يجب عليه، التدخل لمحاسبة تركيا أردوغان قبل فوات الأوان. ونحن، هنا، لا نطلب بالضرورة بطرد تركيا من الناتو أو تعليق عضويتها، ولكن نطالب باتخاذ حلف الناتو موقف حاسم وواضح تجاه الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها أردوغان باستخدام الجيش التركي في حق الدول الأعضاء، أو على الأقل نريد أن نرى رد جماعي رادع من قبل الدول الكبرى داخل الحلف، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، من شأنه إجبار أردوغان على العودة إلى رشده والتوقف عما يفعله في شرق المتوسط. إذ أن سياسة الانتظار والصبر التي يتبعها حلف الناتو حالياً أمام جنون أردوغان الذي وصل لحدود غير مسبوقة، سوف يؤدي حتماً إلى سلسلة من الأزمات الكارثية على المستويين السياسي والعسكري، في المستقبل، والتي سيصعب كثيراً السيطرة عليها، فيما بعد.

5 هل يستطيع الجيش التركي التدخل سياسياً وإنقاذ تركيا؟

• لماذا يطيع الجيش التركي أردوغان؟

لأكثر من ست سنوات، لم يتوقف أردوغان عن إلحاق الخراب بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستعيناً بالمرتزقة وعناصر التنظيمات الإرهابية، التي تشارك تركيا وقطر في رعايتها، لتهديد أمن واستقرار دول المنطقة، بهدف تدميرها وإقامة نظام الخلافة الإسلامية على أنقاضها، ومن ثم استعادة إرث الاحتلال العثماني التاريخي بالمنطقة، لكن يجب أن لا نغفل حقيقة أن المرتزقة الذين زرعهم أردوغان على الأرض في سوريا والعراق وليبيا يقومون بعملياتهم التدميرية تحت إشراف وقيادة مباشرة من الجيش التركي، وهو ما يستدعي الانتباه للدور المتناقض الذي يقوم به الجيش التركي العلماني في تحقيق الأجندة الإسلامية لأردوغان.

لم يعد السؤال الملح اليوم هو لماذا يغض المجتمع الدولي الطرف عن جرائم أردوغان في الشرق الأوسط، بل إن السؤال المثير للاهتمام حقاً هو لماذا يطيع الجيش التركي العلماني أردوغان الإسلامي، بل ويدعمه هو وحزبه الإخواني بالعتاد والأرواح في سعيه لإقامة دولة الخلافة الإسلامية على أنقاض الدول الوطنية العلمانية في المنطقة، لا سيما وأن إحدى الأيديولوجيات التي يعتنقها الجيش التركي منذ عقود تتركز

حول كونه جيش يحمي "العلمانية" و"الكمالية" نسبة إلى كمال الدين أتاتورك مؤسس الدولة العلمانية الغربية الحديثة في تركيا. والسؤال الأهم هو كيف ومتى فقد الجيش التركي هيئته وأهميته لصالح أردوغان والإخوان المسلمين، وهو الجيش الذي قال عنه الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل ذات مرة: "في تركيا، خلق الله الجيش أولاً، ثم أدرك خطأه فخلق الشعب التركي لاحقاً".

منذ أن بدأت غزوات أردوغان الاستعمارية في الشرق الأوسط، فقد الجيش التركي عدد كبير من الضباط والجنود والعتاد لصالح مشاريع أردوغان. في مطلع شهر يوليو، زار وزير الدفاع التركي مدينة الوطية في غرب ليبيا، وأمر ببناء قاعدة جوية هناك، وبعد ذلك بأيام قليلة، استهدفت الغارات الجوية التي شنها الجيش الوطني الليبي، بمساعدة حلفاءه الإقليميين، القاعدة الجوية التركية، مما أدى إلى تدمير ثلاثة رادارات بالكامل وقتل ستة عسكريين أتراك، من بينهم قائد عسكري مرموق. وفي شهر فبراير، قُتل ضابطين تركيين آخرين خلال هجوم عسكري تركي سابق على ليبيا.

يرى بعض المراقبين أن محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان، في عام ٢٠١٦، وما نتج عنها من تطهير لكبار القادة العسكريين المعارضين لسياسات أردوغان، قد أضعفت أواصر المؤسسة العسكرية وأدت إلى تفكك هيكلها الداخلي، وقد أجبر ذلك قوات الجيش، التي تعمل حالياً تحت قيادة عسكريين معروفين بالولاء لأردوغان، على العمل تحت جناح أردوغان والانصياع لأوامره خوفاً من ملاقاته مصير زملائهم، بالقتل أو الحبس أو الطرد. وقد عزز هذه الفرضية صدور تقرير، في عام ٢٠١٧، عن مركز المخابرات والحالة بالاتحاد الأوروبي (أنتسني)، قدم معلومات عن أن أردوغان كان قد خطط بالفعل لتطهير الضباط المخلصين للمبادئ الكمالية والعلمانية من القوات المسلحة، قبل محاولة الانقلاب بفترة طويلة، وهذا يعني أن محاولة الانقلاب كانت تهدف إلى استباق التطهير المخطط له مسبقاً. أو بعبارة أخرى، لم يكن التطهير الذي قام به أردوغان ضد القيادات العسكرية نتيجة انتقامية للانقلاب الفاشل، بل كانت خطة أردوغان لتطهير القيادات المناصرين للعلمانية بالجيش هي ما دفعهم للقيام بمحاولة الانقلاب ضده لإنقاذ أنفسهم.

ومع ذلك، يخبرنا التاريخ الطويل للجيش التركي، والمعتقدات الأصيلة التي يحملها، أن الخضوع الحالي الذي يظهره الجيش التركي العلماني أمام نظام أردوغان الإسلامي، هو خضوع طوعي واختياري ولن يدوم طويلاً. إن النزيف المستمر للأفراد والمعدات العسكرية سعياً لإرضاء أطماع أردوغان غير المشروعة في الشرق الأوسط قد أنهكت الجيش التركي بالفعل، وأثارت الكثير من الغصة والاستياء في نفوس الضباط



والقادة. فقد نشرت المؤسسة البحثية الأمريكية "راند كوربوريشن"، في يناير من العام الجاري، تقرير بعنوان "المسار الوطني التركي: الانعكاسات على الشراكة الاستراتيجية الأمريكية التركية والجيش الأمريكي"، ذكرت فيه أن هناك استياء شديد ضد أردوغان داخل الجيش التركي، قد يؤدي إلى محاولة انقلاب أخرى في المستقبل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن القبضة القوية التي أحكمها أردوغان على مؤسسات الدولة، بما في ذلك القوات المسلحة، بعد الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦، ليست هي السبب الوحيد لعدم قيام الجيش التركي بتحدي أردوغان أو التخطيط لانقلاب جديد ضده حتى الآن. وفي رأيي، هذا لا يصلح أن يكون سبباً منطقياً لتبرير طاعة الجيش لأردوغان من الأصل، فلو كان القادة العسكريين بالجيش التركي مستعدين أو راغبين حقاً في تحدي أردوغان أو الانقلاب ضده، لما كانوا تسامحوا وصبروا طويلاً على سيطرته وفشله في إدارة شؤون الدولة واستنزاف موارد القوات المسلحة في حروب خارجية، من أجل إقامة دولة الخلافة الإسلامية، والتي تتناقض تماماً مع مبادئ عقيدتهم القتالية. في الواقع، يبدو أن الجيش التركي غير مجبر على طاعة أردوغان، وأن هذه الطاعة هي نابعة من إرادة اختيارية حرة داخل الجيش التركي، من أجل الحفاظ على صورة الجيش وشرعيته، ليس فقط في أعين الشعب التركي، ولكن أيضاً في أعين المجتمع الدولي.

فمن ناحية، لدى الشعب التركي مشاعر سلبية قوية تجاه الانقلابات العسكرية، نظراً لتكرار وقوعها في حقبة الحكم العثماني، وبالتالي يعلم الجيش التركي جيداً أن المعارضة السياسية العلمانية لن تؤيد مطلقاً قيام الجيش بانقلاب ضد أردوغان، ولن تقوم أي قوى سياسية أو شعبية معارضة، لأي سبب كان، بدعوة الجيش لتخليصهم من أردوغان. هذا غير ممكن بسبب أن العقل الجمعي للمواطنين في تركيا ينظر إلى دور الجيش في إطار حماية الدولة فقط، وليس كطرف في أي تفاعلات أو معادلات سياسية. وكذلك يعلم قيادات الجيش أنهم لو قاموا بانقلاب ضد أردوغان ونجح في الإطاحة به، فإن العواقب السياسية ستكون مدمرة للغاية، خصوصاً في ظل حالة الانهيار الاقتصادي التي تعاني منها تركيا حالياً، ولن يتمكن الجيش من التعامل معها، كما سيؤدي ذلك إلى تعريض تركيا لمخاطر أمنية ضخمة، نظراً لاحتضانها الطويل لإرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) داخل تركيا وشمال سوريا.

أما البعد الآخر فهو مرتبط بالمكانة الدولية والعلاقات الخارجية التي يتمتع بها الجيش التركي مع الحلفاء المهمين حول العالم، فمثلاً وزير الدفاع الحالي، خلوصي آكار، وهو من أصحاب الولاء لأردوغان، يحظى باحترام كبير لدى الإدارة الأمريكية والبنجاجون، وكثيراً ما يتواصلون معه بشأن القضايا المتعلقة بتركيا



والعمليات التركية في الشرق الأوسط، ربما بوتيرة أكبر من تواصلهم مع أردوغان. كما أن الجيش التركي هو ثاني أكبر قوة عسكرية دائمة في الناتو، بعد الجيش الأمريكي، ومن المبادئ العسكرية الثابتة لدى كل الجيوش الملتحقة بحلف الناتو، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، هو تمكين الدولة المدنية من السيطرة الكاملة على عملية اتخاذ القرار داخل القوات المسلحة، وانطلاقاً من الالتزام بهذا المبدأ، فإن الجيش التركي العلماني اختار أن يخضع بكامل إرادته وبشكل طوعي لنظام أردوغان الإخواني، حتى لو اختلف معه سياسياً وأيدولوجياً، من أجل الحفاظ على صورة ومكانة الجيش التركي مع حلفاءه.

وبناءً عليه، فإنه من غير المرجح أن يقوم الجيش التركي بتدبير محاولة انقلاب أخرى ضد أردوغان أو يتوقف عن تنفيذ هجماته المدمرة وغير المشروعة على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصالح أجندة أردوغان والإخوان المسلمين، إلا أن الانهيار الاقتصادي الذي تعاني منه تركيا الآن، بالإضافة إلى سجل طويل من الإخفاقات السياسية لأردوغان وحزب العدالة والتنمية في إدارة شؤون البلاد، على مدى السنوات الماضية، يشير إلى أن نهاية أردوغان كرئيس لتركيا قد اقتربت، وإذا لم تندلع ثورة شعبية ضد أردوغان في الأشهر المقبلة، فحتماً سيتخلص منه الشعب في أول انتخابات عامة في ٢٠٢٣. إن نهاية أردوغان أقرب بكثير مما نعتقد وأسهل بكثير من الحاجة لتنظيم انقلاب عسكري ضده.

• هل يستطيع خلوصي أكار إنقاذ تركيا والشرق الأوسط من حماقة أردوغان؟

وقعت مصر واليونان، في السادس من أغسطس، اتفاقية تحدد منطقة في شرق البحر المتوسط كمنطقة اقتصادية خالصة بين البلدين، وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب التوقيع على الاتفاقية، قال وزير الخارجية اليوناني، "نيكولوس دندياس"، إن الاتفاقية مصممة بما يتوافق مع القانون الدولي، ثم أضاف: "والآن، فقد أصبح المكان الطبيعي للاتفاق الغير قانوني بين تركيا وليبيا هو سلة المهملات!"

قبل ذلك بخمسة أيام، في الأول من أغسطس، أعلنت فرنسا وقبرص أن "اتفاقية التعاون الدفاعي" الموقعة في أبريل ٢٠١٧، قد دخلت حيز التنفيذ، وتضمن الاتفاقية التعاون في "موارد الطاقة، وإدارة الأزمات، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري"، وقد جاء تفعيل الاتفاقية كرد غير مباشر على مساعي تركيا التوسعية



في البحر المتوسط، والتي بدأت بمضايقة اليونان وتهديد أمنها الحدودي، قبل أن توجه تركيا قواتها نحو قبرص.

وبينما لاقى إعلان الاتفاقيتين بين مصر واليونان، وبين فرنسا وقبرص، استحساناً دولياً، كان الرئيس التركي أردوغان، على ما يبدو، منهمكاً في تكسير بعض الأواني الزجاجية في منزله لتفريغ ما بداخله من غضب، إذ تدحض هاتان الاتفاقيتان محاولات تركيا الغير مشروعة لتحقيق حلم "الوطن الأزرق" في البحر المتوسط، وتقوضان تحركات أردوغان غير الشرعية في البحر المتوسط بقوة القانون الدولي. فقد حوّل أردوغان شرق المتوسط، مؤخراً، من بحر هادئ إلى منطقة حرب، عبر إرسال قواته البحرية للتنقيب عن الغاز في خارج حدود المياه الإقليمية لتركيا، بما شكل تعدي وتهديد للدول المجاورة في أوروبا، ناهيك طبعاً عن مساعيه في تحويل شمال أفريقيا إلى بؤرة جديدة لإنتاج الإرهاب وتصديره، من خلال نقل المرتزقة والميليشيات الإرهابية التابعة له من سوريا إلى ليبيا.

في غضون ذلك، أخذ الاقتصاد التركي في الانهيار وزادت معاناة الشعب التركي لأفاق غير مسبوقة، وفي السابع من أغسطس، انخفضت الليرة التركية إلى أدنى سعر لها على الإطلاق مقارنة بالدولار الأمريكي، وقد ألقى الرأي العام الغاضب داخل تركيا اللوم على سياسات أردوغان المعيبة، في الداخل والخارج، وكذلك السياسات النقدية الفاشلة التي يقررها زوج ابنة أردوغان، بيرات البيروق، الذي يتولى منصب وزير الخزانة والمالية في تركيا.

بل والأسوأ من ذلك، هو أن منهج أردوغان في عسكرة السياسة الخارجية لتركيا في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط قد وضعت الجيش التركي تحت ضغط هائل وأضرت بسمعته الدولية أشد ضرر. يكفي أن تركيا معرضة الآن لخطر فرض عقوبات عليها من قبل الكونجرس الأمريكي على خلفية شراء الجيش التركي نظام الدفاع الجوي S-400 من روسيا، أثناء تعاونه مع الولايات المتحدة في برنامج تصنيع الطائرات المقاتلة F-35. وهذه العقوبات، إذا تم تطبيقها، فإن ذلك سوف يزيد من سوء سمعة الجيش التركي وعلاقاته الخارجية بما فيها علاقته بحلف الناتو، وحتماً سوف يعجل بالانهيار الاقتصادي في البلاد.

لهذا ناشد وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار"، في ٢٧ يوليو، الكونجرس الأمريكي لإعادة النظر في قراره بشأن فرض عقوبات على تركيا، وعرض على الإدارة الأمريكية "معالجة أي مخاوف أمريكية



بشأن مسألة التوافق بين الصواريخ الروسية والطائرات الأمريكية، على أساس تقني". والجدير بالذكر هنا، أن الوزير خلوصي أكار كان قد عوقب سابقاً، بحكم منصبه، من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، في أكتوبر ٢٠١٩، على خلفية تورط الجيش التركي في "العنف المتصاعد في سوريا، وتعريض المدنيين الأبرياء للخطر، وزعزعة استقرار المنطقة".

بصراحة، هو أمر محزن إلى أقصى حد، أن نرى الجيش التركي الجبار، وقائده المتميز خلوصي أكار، قد تحول إلى لعبة في يد رئيس إسلامي مثل أردوغان. يجب على الجيش التركي الامتناع عن تنفيذ طموحات أردوغان غير المنطقية وغير الشرعية في الخارج، لأنها تضر تركيا والشعب التركي أكثر من أي طرف آخر. لقد حولت سياسات أردوغان تركيا بالفعل إلى دولة "معادية" لمعظم أصدقائها السابقين في أوروبا والولايات المتحدة، وأيضاً جيرانها الأقربين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هناك مسؤولية تقع على عاتق الجيش التركي في هذا الشأن، فالجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على إنقاذ تركيا من المنعطف الخطر الذي يقود أردوغان البلاد إليه بمنتهى حماقة وأقصى سرعة، وهذا الكلام لا يعني بالضرورة الإطاحة بنظام أردوغان الإسلامي من السلطة عبر تنفيذ انقلاب عسكري، فمثل هذا الإجراء سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة لا يمكن لتركيا أن تنجو منها، نظراً للأزمة الاقتصادية التي تمر بها حالياً. ولكن، على الأقل، في الوقت الحالي، يجب على القيادة العسكرية التركية، وبالتحديد الوزير خلوصي أكار، ذو الشعبية الواسعة، أن يلعب دور صوت العقل داخل النظام التركي، وأن يحاول كبح جماح أردوغان وتحركاته العمياء، في الشرق الأوسط وفي البحر المتوسط. هذه هي مسؤوليته كقائد، والتي سيحاسبه عليها التاريخ، تجاه الشعب التركي وشعوب الشرق الأوسط التي تعاني بسبب حماقة أردوغان.